

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١
في شأن ترقية قدامى العاملين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة التي تسرى في شأن العاملين بها أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وعلى الذين طبق عليهم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ وذلك إلى أن يتم تنفيذ نظام ترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف .

مادة ٢ - إذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة أعتبر مرفق إلى الدرجة الأعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الأخيران عنه بتقدير ضعيف .

والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينتهون مرفقين إلى الدرجة الأعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ، ولا يغير ذلك من موعد علاواتهم الدورية .

وتكون ترقية العاملين الذين أكلوا ٣٣ سنة في خمس درجات متتالية قبل تاريخ العمل بهذا القانون إلى الدرجة الأعلى من اليوم التالي لاستكمال هذه المدة وإن كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

ولا يترب على ذلك صرف فروق مالية سابقة إلا من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ .

مادة ٣ - لا يجوز ترقية من أمضى المدد المقررة بالمادة السابقة لكل من :

(١) العاملين الشاغلين للدرجة الثالثة فأعلى .

(ب) العاملين الشاغلين للدرجة الثامنة فأعلى بالمجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة .

مادة ٤ - ترفع درجات العاملين الذين يفيدون من هذا القانون إلى الدرجات المرفقين إليها بموجبه على أن يتم خفضها إلى الدرجات الأصلية عند خلوها من شاغليها .

مادة ٥ - لا يجوز الاستناد إلى الترقيات أو الأقدميات التي يرتبها هذا القانون للظن في القرارات الإدارية الصادرة قبل تاريخ العمل به على أن يرق العامل طبقا لقواعد علاج الرسوب الوظيفي الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣١ إلى العرجة الأعلى إذا استوفى تلك القواعد بعد تطبيق أحكام المادة الثانية من هذا القانون عليه مع مراعاة أحكام المادة الثالثة وفيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، ولا يترب على ذلك صرف فروق مالية سابقة .

مادة ٦ - تلغى المواد الثالثة والرابعة والثامنة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١

يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

مدرر بإمارة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٢ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢

بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يفوض رئيس الجمهورية في التصديق على الاتفاقيات الخاصة بالتسليح وفي إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق بإعتادات التسليح والاعتادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة وذلك لمدة تنتهي في نهاية السنة المالية ١٩٧٣ أو حتى إزالة آثار المدون أيهما أقرب على أن تعرض هذه الاتفاقيات والقرارات بقوانين على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض .